مؤشرات اليونسكو لتطوير وسائل الإعلام وتنميتها

Marius Lukosiunas

ترجمة أ.د. بسيونى حمادة
وأ. أمل السيد حمادة

تقع مؤشرات تطوير الإعلام فى القلب من رسالة "اليونسكو" ودورها لدعم حرية التعبير وحرية الصحافة، وتمثل مؤشرات تطوير وسائل الإعلام فى مجملها أداة جيدة لإجراء البحوث المعنية بتقييم أداء وسائل الإعلام، ذلك أن تقييم الأداء الإعلامى سوف يقود حتمًا إلى نوعية التوصيات التى يؤيدها الواقع والتى يمكن أن تقود إلى بناء إعلام متحرر ومستقل وتعددى، وفى الوقت نفسه تسمح هذه المؤشرات برؤية جوانب القوة والتطوير الإعلامى على نطاق أوسع.

إن القيمة النهائية لهذه المؤشرات تكمن فى بيان الدور الحقيقى لوسائل الإعلام فى التحول الديمقراطى، وأيضًا فى تحقيق التنمية، فضلاً عن كشفها لنوعية السياسات الإعلامية التى يجب اتباعها وتبنيها لإطلاق الطاقات الفاعلة للإعلام فى المجتمع، وكيفية التعامل مع هذه السياسات، ومن ناحية أخرى تسمح مؤشرات تنمية وسائل الإعلام "لليونسكو" بشرح الكيفية التى يمكن بها إصلاح وسائل الإعلام وتنميتها وفقًا لمعايير دولية وواقع محلى، وثالثًا تطرح المؤشرات حلولاً محلية، حيث ترفض الحلول الدولية المستوردة؛ لأنها فى الواقع ليست إلا أدة أو آلية لتقييم الواقع الإعلامى فى مجتمع بعينه يراد لوسائله الإعلامية التطوير والتنمية، ومن ثم لا تخرج عن كونها أسلوب يتم تطبيقه محليًّا، والتصديق عليه محليًّا، ونتائجه تمثل ملكًا خاصًّا للدولة والمجتمع المحلى.

ومؤشرات تنمية وسائل الإعلام هى مبادرة نالت دعم واعتراف المجتمع الدولى، ففى عام ٢٠٠٦م بدأت "اليونسكو" برنامجًا دوليًّا لتنمية الاتصال بهدف وضع مجموعة من المؤشرات التى يمكن استخدامها لتقييم الإعلام على المستوى القومى، وعلى مدار عامين من عمليات التشاور والتباحث شارك فيها مجموعة متنوعة من الخبراء والمنظمات من دول العالم المختلفة، تمت الموافقة بالإجماع على المؤشرات الخاصة بتقييم وتطوير وسائل الإعلام فى الجلسة رقم (٢٦) لعام ٢٠٠٨م لمجلس "اليونسكو" ما بين الحكومات.

ومنذ عام ٢٠٠٨م حظيت مؤشرات "اليونسكو" لتقييم وسائل الإعلام وتطويره باعتراف عالمى بين وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ومؤسسات التنمية المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدنى والهيئات غير الحكومية، وهى متاحة الآن فى تسع لغات عالمية، وبمرور الوقت يتزايد عدد الدول التى تستفيد من هذه المؤشرات وتستخدمها فى تطوير وسائل إعلامها القومية، كما أُجريت الدراسات فى عدد من الدول منها بوتان والبرازيل وكرواتيا والأكوادور ومالاديف وموريتانيا وموزمبيق ونيبال.

وتعتمد مبادرة "اليونسكو" لمؤشرات تنمية وسائل الإعلام على عدد من المبادرات التى أطلقتها "اليونسكو" فى هذا الشأن من قبل، والتى بُنيت على مجموعة متنوعة من المناهج، والمبادرة الحالية لا تسند إلى منهج بعينه، بقدر توظيفها وتكييفها لمدخل ومصفوفة متكاملة لتطوير المؤشرات التى ترتبط بالبيئة المحلية وطبيعة وسائل الإعلام الخاضعة للدراسة.

وعلى المستوى الإجرائى يمكن القول بأن مؤشرات تنمية وسائل الإعلام تقوم على خمسة مبادئ لفئات تنمية وسائل الإعلام، تنقسم كل فئة إلى عدد من القضايا الفرعية، وتتضمن كل فئة السياق العام لوسائل الإعلام والقضايا الرئيسية، كما تشمل كل فئة على عدد من المؤشرات والمؤشرات الفرعية، على أن يتضمن كل مؤشر أساليب محددة لقياسه والتحقق منه، فضلاً عن مصادر المعلومات الدولية، سواء أكانت متاحة على الإنترنت أو غيرها من مصادر المعلومات، وهى بالطبع أى مصادر للمعلومات ليست شاملة وكلية.

الفئات الخمس الأساسية لتقييم وتنمية وسائل الإعلام:

الفئة الأولى: نظام التشريعات الذى يضمن حرية التعبير والتعددية الإعلامية وتنوع وسائل الإعلام.

الفئة الثانية: تنوع وتعدد وسائل الإعلام وشفافية الملكية الإعلامية.

الفئة الثالثة: وسائل الإعلام كمنتدى للديمقراطية.

الفئة الرابعة: بناء المهارات المهنية والمؤسسات المعاونة لدعم التعدد والتنوع الإعلامى.

الفئة الخامسة: كفاية وكفاءة البنية التحتية الإعلامية الداعمة للإعلام المستقل والمتعدد.

نماذج للمؤشرات الخاصة بفئة الإطار القانونى وإطار السياسة الإعلامية:

١- ضمان حرية وسائل الإعلام فى الإطار القانونى السائد فى المجتمع وفى الممارسة الإعلامية، ويتعلق هذا المؤشر بوجود ضمانات حقيقية فى الدستور تضمن وتؤكد حرية التعبير، بالإضافة إلى تصديق الدولة على الاتفاقيات والالتزامات الدولية فى هذا المجال، مع غياب الاستثناءات، ومع سيادة وعى عام بهذه الحقوق وممارستها، بالإضافة إلى وجود الأدوات والهيئات التى تمكن من وضع هذا المؤشر موضع التطبيق.

٢- الحق فى الوصول للمعلومات يضمنه القانون وتعززه الممارسة، ويتعلق هذا المؤشر بوجود ضمانات قانونية ودستورية تمكن من ممارسة هذا الحق، فضلاً عن تصديق الدولة على الاتفاقيات والالتزامات الدولية ذات الصلة بدون استثناءات مهمة، إلى جانب سيادة الوعى العام بهذا الحق وممارسة الجمهور له بدون قيود، هذا إلى جانب الممارسة الفعلية لنشر المعلومات وتداولها من قِبَل المؤسسات الرسمية فى الدولة، سواء كمبادرة منها أو بناء على طلب الجمهور، مع وجود آليات مستقلة لتلقى الشكاوى فى هذا الشأن، وحد أدنى من القيود على الشأن الخاص بما يسمح بتداول المعلومات للجمهور.

٣- استقلال السياسة التحريرية وضمان هذا الاستقلال على مستوى القانون

وتعزيز ممارسته فى أرض الواقع، ومن الآليات الإجرائية التى تقيس هذا المؤشر غياب أى التزام على القائم بالاتصال لتخصيص وقت بعينه للحكومة ونشاطها، وغياب تأثير المؤسسات الحكومية ورأس المال فى المؤسسات الإعلامية أو محاولات تأثيرها، إلى جانب ابتعاد ممثلى الحكومة عن التأثير فى السياسة التحريرية أو المضمون الإعلامى، خاصة أوقات الأزمات والطوارئ.

٤- ضمان حق الصحفيين لحماية مصادرهم على المستوى القانونى والواقعى، بحيث تدعمه شواهد الممارسة الإعلامية، للدرجة التى لا يخشى معها الصحفى من الاحتفاظ بسرية مصادره على حياته أو مستقبله المهنى.

٥- مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات العامة فى صياغة السياسة الإعلامية فى المجتمع، ومن أهم أدوات قياس هذا المؤشر تمكين الحكومة لمؤسسات المجتمع المدنى من المشاركة الفعَّالة فى صياغة ووضع السياسة التحريرية والتشريعات الخاصة بوسائل الإعلام.

النتائج:

يساعد هذا التقييم فى توفير مصادر المعلومات الأساسية ذات الصلة بوسائل الإعلام المصرية للمهتمين بعملية التحول الإعلامى، وتشمل هذه المعلومات كلّ ما يتعلق بالوضع الحالى للإعلام المصرى، ونتائج الدراسات الدولية والإحصاءات ذات الصلة، والإطار القانونى والتشريعى ... إلخ.

كما يقدم هذا التقييم المعلومات ذات الصلة بالمؤشرات الخمسين الخاصة بتقييم وسائل الإعلام وتطويرها، وكذا المؤشرات الفرعية، والأهم أنه يسمح بتوفير الفجوات المعلوماتية، أى جوانب النقص القائمة، وكذلك القضايا التى يجب التعامل معها، وبصفة عامة يقود التقييم إلى دراسة الوضع الحالى برمته، ما يسمح بالتطوير المنشود للإعلام المصرى.